مقدمة
تقرير الأمين العام
عن
أعمال المنظمة

آب / أغسطس ١٩٧٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ١ ألف (A/31/1/Add.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مقدمة
تقرير الأمين العام
عن
أعمال المنظمة

آب / أغسطس ١٩٧٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ١ ألف (A/31/1/Add.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

الأصل : بالانكليزية

مقدمـــــة تقريـــر الأميـن العـام عن أعمـــــال المنظمـــــة

أولاً

فيما يقرب من الأعوام الخمسة التي انقضت منذ أن أصبحت الأمين العام ، مرت الأمم المتحدة بفترة اختلطت فيها المنجزات الكبيرة بالخيبة . فهي قد أظهرت قدرتها على العمل في الحالات الحرجة ، مثال ذلك في حرب الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ . على أنها جربت ، في بعض الحالات الخطرة الأخري ، الخيبة المتمثلة في العجز عن توليد ما يلزم من الإرادة والاتفاق من أجل القيام بعمل . إن المواجهات ، من حيث أنها تظهر الاختلافات العميقة بين أمم العالم ، لايمكن تجنبها دائماً ؛ بيد أن المواجهة يمكن أن تؤدي ، عن طريق الأمم المتحدة ، إلى بذل جهود جدية وبعيدة المدى لمناقشة تلك الاختلافات ولإيجاد مجال مشترك للتعاون في المستقبل في معالجة مشاكل العالم الهامة .

ونحن نعيش في فترة انتقالية لا ينتقص الواقع الثابت لتزايد الترابط بين الأمم فيها ، بأيّ شكل من الأشكال ، من قوة مفهوم السيادة الوطنية أو من انتشاره . ففي خلال الثلاثين عاماً الماضية زاد عدد الدول ذات السيادة في العالم إلى ثلاثة أضعافه . وعلى هذا فإن علينا في الأمم المتحدة أن نحاول بناء هيكل للسلم ، وإيجاد نظام اقتصادي أعدل في إطار منظمة لا تزال المشاغل والأماني الوطنية مهيمنة فيها . وعلينا أن نحاول إيجاد سياسة للنظام العالمي في عالم لا تزال القوة العسكرية والاقتصادية فيه حقيقة مسيطرة . كما أن علينا أن نوجد أداة للتعاون الدولي قادرة على تشكيل السياسات الوطنية لما ينوف على ١٥٠ دولة ذات سيادة وتحقيق التكامل بين تلك السياسات .

فهل هذه الأهداف يسيرة المنال ؟ الإجابة القصيرة على هذا السؤال هي أنه ينبغي أن تكون كذلك . إن القدرة التدميرية للأسلحة وللعلم والتكنولوجيا غير الخاضعين لضابط عامل نحن مستمرون في تجاهله على حساب تعريض الإنسانية للخطر . كما ان بقاء الفقر المدقع العام يمثل معادلة أكيدة لاستمرار الاضطراب السياسي . وعلى المجتمع الدولي أن يوجد القدرة الجماعية لمواجهة أمثال هذه التحديات .

لقد بدأ يظهر الآن جدول أعمال عالمي يتضمن بنوداً عالمية ذات أولوية أخذنا ندرك أكثر فأكثر أنه ينبغي لنا التعاون بشأنها وإلاّ عرّضنا أنفسنا لأشدّ المخاطر — إن لم يكن للهلاك . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عالمنا اليوم عالم دول مستقلة ذات سيادة بدأت فيه العلاقة التقليدية المتمثلة في سيطرة القلة على الكثرة تطوى في ثنايا الماضي . كما إن إمكانية البدء في حوار معقول بناّء على المساواة متاحة الآن أكثر من أي وقت مضى . كل تلك إتجاهات إيجابية قامت الأمم المتحدة فيها بدور هام . وستعتمد فعّاليتها ونموّها في المستقبل على ما إذا كان يمكن الإبقاء على هذه الاتجاهات وتعزيزها .

على أنه من الضروري ألا نسيئ تقدير خطر إمكان حدوث تطورات غير منتظرة في العلاقات الدولية سرعان ما تقلب حالة تبشر بالأمل في الظاهر إلى كفاح مستيئس لدرء نزاع وخيم العاقبة . كما ولا يمكن أن نتجاهل تلك الحقيقة الثابتة ، ألا وهي أن كلاً من العقل وبعد النظر والمنطق لا يقوم دائماً بدور حاسم في الشئون الدولية . وإذا كان لنا أن نجعل من الاتجاهات الإيجابية التي ذكرتها نظاماً عالمياً جديداً وأفضل ، فلن يكون ذلك إلاّ عن طريق جهود لا تكل ، قد تولد لدينا الشعور بالخيبة في بعض الأحيان ، وعن طريق ضبط النفس والتفهم فضلاً عن التفكير الإبداعي الخلاّق .

ولا ينبغي أن نسمح لحقيقة أنه ليست هناك حلول سهلة لمشاكل العالم أن تولّد فينا روحاً انهزامية أو سوء الظن بالتعاون الدولي . إن جهودنا في سبيل توفق الأمم المتحدة في أعمالها ستتضمن حتماً قسطاً من الأمل والخيبة والنجاح والفشل وعلى المدى الطويل ، سيكون إخلاص الأعضاء لمثُل الميثاق وأهدافه ، ودأبهم في العمل على تحقيق هذه المثُل والأهداف

Digitized by UNOG Library

رغم النكسات وخيبات الأمل ، هما وحدهما العامل الحاسم في نجاح أو فشل هذه التجربة العظيمة .

ولقد تعلمت في هذه السنوات الأخيرة أن أقدّر ما تتسم به أنشطة المنظمة من سعة وتنوع هائلين ، وطابع غير منتظر في بعض الأحيان ، وما لديها من إمكانات ضخمة وما تواجهه من عقبات ، فضلاً عن الثروة الغزيرة من المواهب البشرية والتفاني في العمل لدى ممثلي البلدان المختلفة والموظفين المدنيين الدوليين الذين يعملون في منظومة الأمم المتحدة . ولا شك أن منصب الأمين العام منصب من أروع المناصب في العالم ، بيد أنه في الوقت نفسه من أكثر المناصب توليداً للشعور بالخيبة . فهو يأتي كل يوم بتذكيرات قاسية بواقع العالم كما هو عليه وبلمحات مغرية لما يمكن أن يكون عليه . ولكن رؤيا عالم أفضل ، عالم يشيع فيه السلم والعدل والتقدم للجميع ، هي وحدها التي تستطيع أن تمنحنا الصمود في كفاحنا اليومي لمواجهة المخاطر والتحديات والمشاكل العظيمة في عصرنا هذا . وإني لمقتنع أكثر من أي وقت مضى بأنه سيحل بنا أعظم الخطر إذا فقدنا هذه الرؤيا ورجعنا إلى روح الانهزامية وسوء الظن .

ثانياً

واليوم نجد أن اتجاه المستقبل ومعالمه العامه قد ازدادت وضوحاً . كما أن عملية إنهاء الاستعمار ، التي تقترب من الاكتمال ، قد أدّت ، في مدى جيل واحد ، إلى تحويل الخارطة الجغرافية — السياسية للعالم ، وأتت لنا بمجتمع دولي من الدول المستقلة التي تريد الحفاظ على حريتها وصياغة مصيرها بوصفها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة تتمتع بالسيادة والتساوي . ولا يمكن الانتقاص من شأن مثل هذا التغير التاريخي الأساسي ومن الآثار المترتبة عليه بالنسبة إلى النظام العالمي الذي تسعى حكومات العالم وشعوبه إلى بنائه في الأمم المتحدة .

ومن الواضح أنّ مثل هذا التطور الأساسي لا بدّ أن يأتي في مراحله الأولى ، مصحوباً بالمصاعب والاحتكاكات والتكيّفات التي قد تكون شاقّة في بعض الحالات . وأنا أعتقد أن دور الأمم المتحدة كعامل حفاز في هذه العملية وكأداة للتغيير السلمي سيثبت أنه كان ذا أهمية تاريخية عظمى ، رغم أنّ مثل هذا الدّور قد لا يحظى في المدى القصير بالترحيب لدى الجميع .

إنّ المنظمة العالمية تجسّد التغيرات العظيمة الجارية الآن وترمز إليها . ولقد بلغ الأمر ببعض الناقدين أنهم ذهبوا إلى أن الأمم المتحدة تزيد من حدة الخلافات وتخلق المواجهات خلقاً فتزيد بذلك صعوبة عملية التغير . وأنا أشك جداً في القول بأن عملية التغير والتطور كانت تكون أيسر وأقل مشقة من غير المناقشات العامة للمشاكل وفرص الاتصالات السرية الحصيفة التي تتيحها الأمم المتحدة للمجتمع العالمي . كما أعتقد أن المناقشة الصريحة المستمرة المستنيرة لأهم قضايا العصر لا غنى عنها للتفهم الدولي وللتعاون في المستقبل .

ونلاحظ في السنوات الأخيرة حدوث تغير محسوس في موضع التأكيد ومحل الاهتمام في الأمم المتحدة . ففي السنوات الأولى للمنظمة كانت العلاقة المتوترة بين أعظم الدول ، ولا سيّما بين الشرق والغرب ، العامل ذا الأثر الأكبر في شؤونها . بيد أن الجهود الدائبة في سبيل الإقلال من أسباب التوتر بين الدول الكبرى والوصول إلى نوع من التعايش بينها قد أدّى في السنوات القليلة الماضية إلى تقليص هيمنة هذا الموضوع ، كما أن ظهور الأمم النامية ، في تلك الأثناء ، بوصفها مجموعة قادرة على التعبير عن نفسها ولها مصالحها القوية الخاصة بها ، قد أدخل عنصراً جديداً جباراً في أعمال الأمم المتحدة . ورغم أن المشاكل بين الشرق والغرب لا تزال قائمة في الكثير من الميادين ، فإن العلاقة ما بين الشمال والجنوب أخذت تشكل أكثر فأكثر ، بصورة أو بأخرى ، الموضوع الأساسي لمناقشاتنا .

لقد شهدنا مولد المناقشة ذات الأهمية التاريخية الأساسية حول إيجاد نظام إقتصادي جديد فضلاً عن بواكير حوار بنّاء حول مجموعة متنوعة واسعة من المسائل ذات الأهمية المشتركة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي .

وأنا لا أعني ، إذ أشير إلى هذا التغير في موضع التأكيد ، أن مشاكل العلاقة بين أعظم الدول قد حُلّت بأي شكل من الأشكال . لا أبداً . إذ أن بطء التقدم في ذلك الميدان الحيوي ، ميدان نزع السلاح ، يذكّرنا باستمرار بمدى

Digitized by UNOG Library

الحاجة إلى المزيد من التحسين . بيد أنّ « توازن الحذر » ، أو التناقص الواضح في استعداد الدول الكبرى لمواجهة بعضها بعضاً — وهو أمر ذكرته في مقدمة أول تقرير لي في عام ١٩٧٢ — قد كان له ، من غير شك ، أثره في تسيير شؤون المجتمع الدولي ككل .

ومن الناحية المنطقية ، قد يبدو هذا التطور دالاً على التوسع في استخدام إمكانيات الأمم المتحدة بوصفها أداة لمعالجة النزاعات العالمية وللحفاظ على السلم . وبالرغم من اللجوء إلى مجلس الأمن في عدد من القضايا الهامة في السنوات الخمس الماضية ، وبالرغم من استمرار المجلس في الاهتمام الوثيق بنزاعات معينة طويلة العهد ، فإننا لا نزال في الواقع دون المثل الأعلى المنشود ، ألا وهو مجلس أمن له سلطته يقوم بالدور الأساسي في شؤون السلم والأمن الدوليين على نحو ما قصد إليه ميثاق الأمم المتحدة .

وهناك اتجاه هام آخر هو ازدياد استعداد المجتمع الدولي لمعالجة ما يسمّى بالمشاكل العالمية عن طريق الأمم المتحدة . وقد عقدت مؤتمرات دولية رائدة حول البيئة ، والسكان ، والتصنيع ، والأغذية ، ومركز المرأة ، وقانون البحار ، والتجارة والتنمية . كما عقد من وقت جد قريب مؤتمر عن المستوطنات البشرية . ومع أن أمثال هذه المؤتمرات لا تأتي ، طبعاً ، بحلول فورية للمشاكل التي تعالجها ، فإن لها أثرها الكبير جداً في تركيز اهتمام الجمهور على هذه المشاكل ، وفي تهيئة جوّ من الآراء ملائم لحلها ، وفي وضع مبادئ توجيهية للعمل الدولي والوطني في المستقبل . وسنرى ما إذا كان المجتمع الدولي قادراً على متابعة هذه المبادرات الهامة ببرامج عملية للجهد المتضافر .

ونجد بين كل المحاولات الرامية إلى معالجة المشاكل العالمية أن المناقشة التي بدأت في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة واستؤنفت في دورتها الاستثنائية السابعة كانت أكثرها طموحاً . إن مفهوم إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتصل بمجموعة من الأنشطة ذات الأهمية الأساسية بالنسبة إلى كل حكومة وكل شعب على وجه الأرض تقريباً . والمشاكل في هذا المجال تشمل الموروثات التاريخية المعقدة ، والتوقعات والأماني الجديدة للعالم النامي ، واستخدام موارد العالم الأولية استخداماً أعدل وأبعد نظراً ، وتضارب المصالح الحتمي الذي لا بدّ وأن يظهر للعيان في فترة انتقالية. وسأعود الي هذا الموضوع في مكان لاحق من هذه المقدمة .

إن الاتجاهات العامة التي ذكرتها مهمة بحدّ ذاتها ، كما أن لها آثارها الهامة بالنسبة إلى مستقبل الأمم المتحدة . ولو خلصنا إلى نتائجها المنطقية لوجدنا أنها تدل جميعاً ، بشكل أو بآخر ، عن استخدام منظومة الأمم المتحدة بصورة أشمل وأكثر انتظاماً بوصفها القاعدة التي يقوم عليها التعاون الدولي في إنماء المجتمع البشري .

ثالثاً

قبل خمس سنوات ، كانت الحالة في شبه قارة جنوبي آسيا من مواضع الاهتمام والقلق الرئيسية على الصعيد الدولي. ومن الناحية الإنسانية ، إستطاعت الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة كبيرة في معالجة المسائل الهائلة التي نشأت في المنطقة ، ولا سيّما في بنغلاديش ، في أعقاب الأحداث التي وقعت عام ١٩٧١ . أما من الناحية السياسية ، فإن الصورة العامة لجنوبي آسيا ككل بدأت تدعو إلى المزيد من التفاؤل ، كما يبدو أن روحاً تتّسم بمزيد من التفهم والتعاون آخذة في الظهور . وبالرغم من وجود قضايا متبقية ، فإني أرى أنه إذا استغل زخم هذا التطور الداعي إلى الارتياح في إيجاد حلول ترضي الجميع ، فيمكننا بكل تأكيد أن نأمل في أن تدخل المنطقة فترة جديدة أكثر إشراقاً .

وهناك حالة أخرى كانت في ذلك الوقت سبباً للقلق الشديد لدى المجتمع الدولي هي الحرب في الهند الصينية . وبالرغم من مختلف الجهود التي بذلها سلفي وبذلتها أنا من أجل المساعدة على وضع حد لإراقة الدماء والتدمير فإن الأمم المتحدة لم تشرك بتاتاً بصورة رسمية في البحث عن حل لهذه الحالة . ولقد أدّى انتهاء هذه الحرب منذ أكثر من عام إلى تمهيد السبيل لمستقبل جديد أدعى إلى استتباب السلام في المنطقة نفسها ولإقامة علاقات دولية أكثر استقراراً بين جميع الحكومات المعنية . وقد اشتركت منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع شعوب الهند الصينية ، كما إني أبلغت الأعضاء باحتياجات فيتنام الأساسية في مجال التأهيل والتعمير .

Digitized by UNOG Library

وفي عملية إنهاء الاستعمار ، يمثل استقلال أنغولا وبابوا غينيا الجديدة وجزر القمر والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسبي وسورينام وسيشيل وموزامبيق ، تطوراً هاماً للغاية في هذا الصدد . بيد أن هذا التطور الإيجابي ، يسلط الضوء على المشاكل المتبقية في الجنوب الإفريقي . فقد كانت هذه المشاكل شغل الأمم المتحدة الشاغل لسنوات عديدة وستبقى كذلك حتى يتم الوصول إلى الحل المرضي . وينطوي استمرار هذه المشاكل وما لها من أصداء في إفريقيا وخارجها على إمكانية تهديد السلم والأمن الدوليين بشكل جدّي . ولا يمكن أن نغالي مهما أكدنا على الحاجة إلى إحراز تقدم عاجل في هذه المنطقة من العالم . وحتى في وقتنا هذا قد يكون أوان إيجاد حلول سلمية قد فات . وكلما مرّ شهر ، ازداد احتمال نشوب أعمال العنف فيما بين العناصر على نطاق واسع .

وفي روديسيا الجنوبية نجد أن البديل لذلك هو الانتقال إلى حكم الأغلبية عن طريق المفاوضات إنتقالاً منظماً وسريعاً في آن واحد ، ولكن هذه الفرصة قد لا تبقى متاحة لنا وقتاً طويلاً بعد الآن ، وأنا آمل أصدق الأمل في أننا سننتهزها قبل فوات الأوان . وعلينا في أثناء ذلك أن نواصل جهودنا من أجل مساعدة زامبيا وموزامبيق على مواجهة تضحياتهما العظيمة الناجمة عن إغلاق حدودهما مع روديسيا الجنوبية استجابة لمقررات مجلس الأمن .

والحالة في ناميبيا تسبب قلقاً خاصاً للأمم المتحدة لأنها تتحمل مسئولية السير بالإقليم وشعبه نحو الاستقلال . ولقد أدّى الإخفاق في إحراز تقدم حتى الآن إلى اشتداد المقاومة والصدامات العسكرية المسلحة . هذا وسيقوم مجلس الأمن بدراسة المقترحات التي أبلغتها حكومة أفريقيا الجنوبية أخيراً إلى الأمم المتحدة . ولكن أراني مضطراً إلى القول أنه مما يدعو إلى الأسف أن هذه المقترحات تقصّر بكثير عن الوفاء بالشروط الأساسية التي قررتها الأمم المتحدة ، ولذلك فهي لا تُعدُّ إستجابة كافية لاحتياجات الحالة . وفي هذا الوقت المتأخر ، أرى أن من الضروري أن تتعاون إفريقيا الجنوبية مع الأمم المتحدة تعاوناً تاماً في حل هذه المسألة على نحو يرضي شعب ناميبيا والمجتمع الدولي .

وفي إفريقيا الجنوبية ، شهد العالم الآن الآثار المفجعة الناجمة عن سياسة الفصل العنصري البغيضة . وقد جاءت الاضطرابات التي حدثت في أوائل هذا العام والتي قتل أو جرح فيها مئات الأبرياء ، فضلاً عن الصدامات التي حدثت فيما بعد ولا تزال تحدث حتى الآن ، لتدّل بطريقة مثيرة مرة أخرى على أن الفصل العنصري سياسة تؤدي حتماً إلى العنف وسيقاومها المحرومون من حقوقهم الإنسانية الأساسية ما بقيت تمارس .

هذا ولا يمكن أن يحل السلم في الجنوب الإفريقي حتى تحدث التغيرات اللازمة التي طالما دعت إليها الأمم المتحدة . ولم يعد في استطاعتنا أن نقبل بالتأخير نظراً إلى أن إمكانية وقوع كارثة كبرى أخذت تصبح كل يوم أقرب إلى الحقيقة الواقعة .

ولقد واجهتنا خلال العام الماضي بعض المشاكل الخاصة بعملية إنهاء الاستعمار . ومشكلة الصحراء الغربية هي واحدة منها . وواضح أنه كان من المستصوب ، في الظروف السريعة التطور في الصحراء الغربية ، تهدئة الحالة وإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم كل مساعدة ممكنة في تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثلاثين . ولذلك عمدت ، في كانون الثاني - يناير ١٩٧٦ ، إلى تعيين ممثل خاص اضطلع بمهمة استطلاعية في المنطقة . ولم يتسنّ إكمال هذه المهمة لأسباب معروفة . وقد عمدت ، والظروف هذه ، إلى استئناف مشاوراتي مع الأطراف المعنية والمهتمة بقصد توضيح الحالة والإقلال من حدة التوتر . إلاّ أن التطورات الأخرى والتدابير اللاحقة التي اتخذتها بعض الأطراف في هذا الصدد منعتني من القيام بمبادرات جديدة .

وقد نشأت مشكلة أخرى مثل هذه تتعلق بممارسة شعب تيمور الشرقية لحق تقرير المصير وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقد أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع الأطراف المعنية ، بيد أنه لم يتمكن من زيارة الإقليم بكامله . ولذا لم يكن في إمكانه ، والظروف هذه ، تقييم الوضع القائم هناك تقييماً دقيقاً . ولقد أبلغت مجلس الأمن بهذه التطورات . وبعد ذلك تم تعميم الرسالة التي وجهها الممثل الدائم لأندونيسيا إليّ بشأن إدماج هذا الإقليم في أندونيسيا وذلك بوصفها من وثائق مجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

وهناك مشكلتان طويلتا العهد ، هما مشكلتا الشرق الأوسط وقبرص ، لا تزالان تسببان القلق العميق . ففي الحالتين أدّى الشعور بالخيبة والمرارة ، الذي يعود قسط كبير منه إلى عدم إحراز تقدم في الوصول إلى تسوية سلمية عادلة ، إلى اندلاع أعمال عدائية خطيرة في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ وفي قبرص عام ١٩٧٤ . ونجد أن الأعمال العدائية في الحالتين قد ترتب عليها ، بالإضافة إلى ما ألحقته من آلام ومشاق عظيمة بسكان هاتين المنطقتين ، آثار خطيرة بالنسبة للسلم الأعم . وقد لجيء في كلتا الحالتين إلى قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، ومثلت هذه القوات ، بالرغم من قدرتها المحدودة عنصراً أساسياً في إعادة الهدوء وفي حفظ السلم . كما أُشركت الأمم المتحدة ، في الشرق الأوسط وقبرص ، في الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات ، و إحراز التقدم نحو الوصول إلى تسوية دائمة . ولقد اتّخذ أيضاً عدد من المبادرات الثنائية الهامة في هذا الصدد . كذلك نجد في الحالتين أن محاولة التفاوض للوصول إلى تسوية قد واجهت عقبات خطيرة ، إلاّ أنها لا تزال مستمرة . وفي الحالتين تشكل السياسة الداخلية للبلدان المعنية عاملاً هاماً في تقليص الخيارات المتاحة لعملية المفاوضات .

ولا مجال للشك في أن اشتراك الأمم المتحدة عامل لا غنى عنه في احتواء هذه المشاكل العميقة الجذور والشديدة التعقيد ضمن حدود معقولة في الوقت الذي يجري فيه البحث عن حل لها . ولذلك فإني لا أشك في أن القسط الكبير من الوقت والجهد والموارد المبذولة في محاولة علاجها له كل ما يبرره من الأسباب . ولهاتين المشكلتين آثار تتعدى بكثير المناطق المعنية المباشرة ولها صلة دقيقة بتوازن العلاقات فيما بين عدد من الدول الأخرى كذلك بعوامل جغرافية — سياسية ذات أهمية كبرى . ولهذا السبب نرى أن هاتين المشكلتين تحتلان مثل هذا المكان البارز في جدول أعمال المنظمة العالمية وأنه ينبغي المثابرة بأي ثمن على بذل الجهود لإيجاد الحلول السلمية لها .

وبالرغم من أنّ الجهود الرامية إلى استئناف عملية المفاوضات في الشرق الأوسط معطلة في الظروف الحالية ، فإن من الجوهري استئنافها بسرعة حالما تتيح الأوضاع في المنطقة الفرصة لمفاوضات جديدة . أما في قبرص ، فقد عمدت أنا وممثلي الخاص ، بعد أن أجريت خمس جولات من المحادثات بين الطائفتين تمت برعايتي ، إلى المضي في الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية بقصد وضع أساس لجولة أخرى من المفاوضات البنّاءة الهادفة .

إنّ البعد الفلسطيني في مشكلة الشرق الأوسط قد نال المزيد من الاهتمام في الجهود الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم في هذه المنطقة . وقد تجلى ذلك بصورة خاصة حين عمد مجلس الأمن لأول مرة ، في كانون الثاني - يناير ، إلى دراسة المسألة من جميع نواحيها ، كما أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي ستنظر الجمعية في تقريرها في دورتها الحادية والثلاثين . وأودّ أن أؤكد مرة أخرى ، مع عدم المساس بنتيجة مناقشة الجمعية العامة ، على الأهمية الأساسية لمعالجة المسألة الفلسطينية بوصفها عنصراً أساسياً في حل النزاع في الشرق الأوسط .

إنّ الحرب الأهلية التي مرّ عليها أكثر من عام قد عادت بالمآسي والدمار على لبنان . وبالرغم من أن الحالة داخلية في أساسها ، فإننا نجد أن التدخل الخارجي بأشكال عديدة واضح في لبنان . وقد ثبت إزاء التعقيدات الفظيعة للوضع ، أن من المستحيل تحقيق نفاذ مفعول وقف إطلاق النار في الحالات العديدة التي أعلن فيها لكي يتم بذلك إيجاد الأوضاع التي يمكن في ظلها البدء جدّياً في عملية المصالحة الوطنية . إن علاقة الأزمة اللبنانية بمشكلة الشرق الأوسط ككل تبرز ما تنطوي عليه هذه الأزمة من تهديد كامن خطير للسلم الدولي .

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات عمدت ، خلال العام المنصرم ، إلى توجيه عدد من النداءات إلى السلطات اللبنانية والشعب اللبناني ، كما وجهت نظر أعضاء مجلس الأمن إلى الأزمة اللبنانية . وقد بذلت جامعة الدول العربية أيضاً في الأشهر الأخيرة جهوداً مركزة ترمي إلى تحقيق وقف إطلاق النار والمصالحة بين الأطراف المتخاصمة .

وبالرغم من تلك الجهود ، لا تزال مأساة لبنان مستمرة بكل فظاعتها وعنفها ، وتبدو خيرة جهود ونوايا القادة المعنيين والمجتمع الدولي غير مجدية إزاء المشاعر العنيفة التي

Digitized by UNOG Library

ينطوي عليها الأمر . وهذه الكارثة المستمرة ، بما تنطوي عليه من آثار دولية مخيفة ، هي مثال مؤلم للهوة القائمة بين رغبتنا في السلم وبين مقدرتنا العملية على تحقيقه . وعليّ أن أشير في هذا الصدد إلى أنه ، رغم الصعوبات الناجمة عن الحالة الراهنة في لبنان ، استطاعت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن تواصل مهمتها الهامة ، ألا وهي مراقبة وقف إطلاق النار في القطاع اللبناني — الإسرائيلي . ومن بداية الأمر ، نجد أن المحاولات الرامية إلى تلبية الحاجات الإنسانية للمنكوبين من سكان لبنان قد أحبطتها الأوضاع المتسمة بانعدام الأمن على وجه يكاد يكون تاماً . وسيواجه المجتمع الدولي بتحد هائل حينما يتيح الوضع استئناف تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء مجتمع لبنان واقتصاده .

إنّ الوصف الموجز الوارد أعلاه لعدد من الخلافات الهامة في السنوات القليلة الماضية يدل على أنه ، بالرغم من إحراز تقدم فيما يتعلق ببعضها ، بقي بعضها مستعصياً على الحل ، فظلّ بذلك يثير القلق الشديد . ومن الجلي أن بعض المشاكل الدولية لا تقبل الحل في غضون فترة قصيرة من الزمن . ففي مثل هذه الحالات ، أعتقد أن نشاط الأمم المتحدة المتمثل في النظر فيها بإسهاب تام ، وفي احتوائها بعمليات لصيانة السلم ، وفي محاولة تخفيف الشعور بالخيبة الذي تسببه ، وفي الدأب على البحث عن حلول سلمية ، يؤدي دوراً جوهرياً في منع تصعيدها إلى نزاع أوسع نطاقاً . كما أن الدبلوماسية الهادئة عن طريق الأمم المتحدة تستطيع في بعض الأحيان أن تدرأ الأخطار الكبرى والمباشرة ، فتُسهم بذلك في البحث عن تسويات دائمة .

رابعاً

لن أعيد ما قلته في مقدمة العام الماضي عن الطرق التي ينبغي لنا أن نسعى بها إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والحفاظ على السلم . ومع أنه لا يمكننا تجاهل الحقائق السياسية لعصرنا والقيود التي تفرضها تلك الحقائق على الأدوات التي أوجدها الميثاق ، ولا سيّما على مجلس الأمن ، فإن من الجوهري دعم سلطة المجلس واحترام الحكومات والشعوب له .

والميثاق واضح فيما يتعلق بالدور الرئيسي لمجلس الأمن في شؤون السلم والأمن والاحترام الواجب في مقرراته . وصحيح أن ناحية التنفيذ من وظائف مجلس الأمن لم تصبح قط حقيقة سياسية واقعة ، ولكن ينبغي ألاّ نقبل بإمكان تجاهل مقررات المجلس حين يحدث ألاّ توافق مقرراته الأغراض المباشرة لحكومة أو لأخرى من الحكومات . إذ لو عمّ القبول بهذا لاختفى الدور الواهي الذي يقوم به العقل والعدل في شؤوننا ولعدنا إلى عصر « الحق للقوة » ، وهو مفهوم ينطوي على خطر أكبر مما كان عليه الأمر في السابق بسبب الإمكانيات التدميرية للأسلحة الموجودة الآن في جميع أنحاء العالم تقريباً وتعددها ومقدارها . وهذا الأمر مذكور بوضوح في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢ من الميثاق اللتين تطلبان إلى الدول الأعضاء فضّ منازعاتها بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها في علاقاتها الدولية .

إنّ مفهوم الميثاق للنظام العالمي يقوم على إيلاء الاحترام لمقررات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ والإجراءات الدولية . وإذا تجاهلنا هذه الأمور فإن نظام الميثاق لصيانة السلم والأمن الدوليين ، الذي هو وليد آلام الحرب العالمية الثانية ، يصبح حتماً قوقعة فارغة ولا يكاد يجدي شيئاً حين نكون بأشد الحاجة إليه ، أي حين يتعرض السلم العالمي لتهديد خطير . ولقد جربنا في الآونة الأخيرة مرات كثيرة الفرق الشاسع بين الإجماع أو شبه الإجماع على مقررات مجلس الأمن أو الجمعية العامة وبين الأثر العملي الذي كان لهذه المقررات على القضايا المقصود معالجتها . وهذا التطور لو سُمح له بالاستمرار فإنه سيؤدي مرة أخرى ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى تعريض أمن المجتمع العالمي ككل للخطر . ولذا فإن من مصلحة الحكومات جميعاً ، حتى ولو كلفها ذلك بعض الأضرار القصيرة الأمد ، أن تؤيد وتحترم سلطة مجلس الأمن وأن تُسهم في تعزيز دوره المركزي في إيجاد هيكل للنظام العالمي . ونجد ، مع كل القيود التي فرضتها الظروف ، أن سجل مجلس الأمن في الوصول إلى مقررات بشأن المسائل العسيرة والحيوية سجل بنّاء . ولكن هناك ، للأسف ، تفاوتاً شديداً ما بين ذلك السجل وبين سجل تنفيذ مقررات المجلس . ومسئوليات الحكومات

Digitized by UNOG Library

لا تنتهي لدى اتخاذ قرار ، بل الواقع أن القرارات تتطلب في العادة عملاً حازماً من جانب الحكومات بالإضافة إلى الأطراف المعنية مباشرة إذا أريد لتلك القرارات أن تترجم إلى واقع ملموس . وأنا أتكلم بمشاعر قوية عن هذا الموضوع لأن الأمين العام هو ، بمعنى من المعاني ، القيّم على مقررات الأمم المتحدة ، وما أكثر ما يُطلب إليه تنفيذها ثم إذا به يجد نفسه من غير إمكانيات تذكر لتنفيذها على نحو فعّال .

وأنا آمل أن تنظر الدول الأعضاء بكل جديّة في كيفية قلب الاتجاهات التي ذكرتها . كيف يمكننا أن نسير نحو إقامة هيكل للنظام العالمي مبني على المسئولية الجماعية والابتعاد عن الموقف الفوضوي الذي ينطوي عليه إغفال مقررات مجلس الأمن ، المعبر عنها بعناية ، كلما بدا ذلك مناسباً ؟ إن هذا الاتجاه الأخير لو استمر ، فإن خطر اندلاع الحرب يبقى ماثلاً على الدوام وتصبح أخطار التصعيد المفضي إلى الهلاك أخطاراً حقيقية للغاية . ولذا وجب أن يكون لتحسين قدرة منظمتنا على صيانة السلم وعلى الحفاظ عليه أعلى الأولوية سواء في جدول أعمالها أو بين المواضيع التي تهتم بها الحكومات .

خامساً

إنّ أيّ تقدم محسوس نحو إقامة هيكل للنظام العالمي قائم على المسئولية الجماعية يتوقف على توفر درجة من نزع سلاح وجوّ من الثقة ، وكلاهما معدوم اليوم . ولذا فإن مشكلة نزع السلاح بكل نواحيها لا تزال ذات أهمية كبرى وفي غاية الإلحاح .

ولقد بحثت في مقدمة تقريري في العام الماضي هذه المشكلة بشيء من الإسهاب وأشرت على الجمعية العامة بالنظر في أمر إجراء دراسة أساسية لدور الأمم المتحدة في نزع السلاح . كما أنني ذكرت عدداً من المجالات التي شعرت أن دور الأمم المتحدة يمكن أن يعزز فيها ، ومن بينها تحسين نوع وكمية المعلومات المتاحة في هذا الصدد للدول الأعضاء وللجمهور .

ومن الجوهري أن يكون الرأي العام في العالم واعياً بشكل إيجابي لمخاطر التطورات الراهنة في ميدان الأسلحة وأن لا يتخذ موقفاً انهزامياً أو استسلامياً في وجه حقيقة سباق التسلح المريعة . ولقد أثبت الرأي العام المعبأ فعّاليته المتزايدة في عدد من القضايا الهامة في السنوات الأخيرة . ويبدو لي أنه آن الأوان لكي يزيد الرأي العام العالمي بكثير من إيجابية مشاركته في الكفاح من أجل نزع السلاح ، الذي يُحتمل أن يكون كفاحاً من أجل بقاء النوع البشري ، وليس بعد هذا كفاح .

ولهذا فإنني أُشير على الجمعية العامة بأن تبحث الطرق المتنوعة التي يمكن بها استثارة الاهتمام العام بنزع السلاح وتوجيهه في مسالك بنّاءة . وقد يمكن للأمم المتحدة ، في ضوء طابعها العالمي وتجربتها مؤخراً في تركيز الرأي العام العالمي على موضوعات عالمية ، أن تقوم بدور رئيسي في إيجاد نهج جديد إزاء هذه المشاكل التي هي أكثر المشاكل خطراً . ومثل هذا النهج ينطوي عليه الاقتراح الذي أقرته دول عدم الانحياز والداعي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول نزع السلاح .

بيد أن الملاحظات العامة التي أبديتها في العام الماضي حول انعدام التقدم في مجال نزع السلاح لا تزال تصحّ اليوم للأسف . فنحن لا نزال نعيش في ظل سباق التسلح النووي فضلاً عن التقليدي . ولذا فلقد ظل نزع السلاح النووي ذا أولوية أولى . وقد تقدم التطور العلمي والتقني في ميدان الطاقة النووية الآن إلى مرحلة أخذ الاستخدام الواسع النطاق للطاقة النووية بكل تفرعاتها يتحول فيها بسرعة إلى حقيقة من حقائق الحاضر لا مجرد إمكانية من إمكانيات المستقبل ومن الجوهري في مثل هذه الحالة ، التي ازداد فيها خطر الانتشار النووي ، أن يتوخى موردو المنشآت النووية ومستلموها تطبيق القواعد اللازمة لمنع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية.

وقد استمر تكديس الأسلحة في كثير من مناطق العالم ذات الحساسية الخاصة . وأنا لا أود أن أُعيد ما ذكرته في العام الماضي ، فيما خلا أن مشكلة نزع السلاح لا تزال تشكل ، من كل النواحي تقريباً ، أخطر تهديد للمستقبل السلمي المنظم للمجتمع العالمي فضلاً عن كونها تمثل استنزافاً هائلاً

Digitized by UNOG Library

للموارد التي تمس الحاجة إليها لأغراض أخرى . ولا داعي للاعتذار إذ أكرر تبيان تلك الحقيقة البليغة ، وهي أنه في الوقت الذي يُنفق العالم فيه زهاء ٣٠٠ بليون دولار في العام على التسلح ، نرى أن صافي تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية يبلغ حوالي ١٥ بليون دولار في العام ، كما نرى أن الموارد التي خُصِّصت لسباق التسلح منذ الحرب العالمية الثانية زادت عن ٦٠٠٠ بليون دولار ، أي ما يعادل تقريباً الناتج القومي الإجمالي للعالم كله في عام ١٩٧٦ .

إنَّ نزع السلاح بكل نواحيه يمس تلك المسائل ذات الحساسية البالغة ، مسائل الأمن القومي والثقة العالمية . ولذا فإن هناك حاجة ماسة إلى نهج أشمل وأعجل إذا أريد إحراز تقدم حقيقي . وأنا آمل أن تحتل الأمم المتحدة مكانها الطبيعي في هذا الجهد .

سادساً

لقد أكدتْ الأحداث الأخيرة بصورة ملفتة للنظر حاجة المجتمع العالمي الماسة إلى إيجاد وسائل فعّالة لمعالجة أعمال الإرهاب الدولي . ولقد قمت قبل أربع سنوات بحثّ الجمعية العامة على استحداث تدابير في هذا الشأن . وأوضحت ، إذ فعلت ذلك ، أنني لا أقصد المساس بالمبادئ التي أعلنتها الجمعية العامة بشأن الشعوب المستعمرة والتابعة الساعية إلى الاستقلال ، كما أن الجمعية العامة أشارت ، في معرض إدراج البند المناسب في جدول أعمالها ، إلى الأسباب الكامنة وراء أشكال معينة من أشكال الإرهاب . ولاحظت آنذاك أنه إذا لم تعتمد مثل هذه التدابير ، فلا محيد من أن يتردى مناخ الخوف ، الذي سبق أن أصبح من سمات عصرنا .

ولقد شدَّد كل من مجلس الأمن ، في قراره المؤرخ في ٢٠ حزيران - يونية ١٩٧٢ ، والجمعية العامة ، في قرارها ٣٠٣٤ (د — ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٢ ، على ضرورة استحداث تدابير لوضع نهاية لأعمال الإرهاب الدولي . وتمَّ اتخاذ عدد من الخطوات الأخرى في السنوات القليلة الماضية لمعالجة هذه المشكلة ، كان أبرزها اعتماد اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير الشرعي على الطائرات واتفاقية مونتريال لقمع الأعمال غير الشرعية المرتكبة ضد سلامة الطيران المدني ، وصياغة المعايير والممارسات المنظمة لأمن المطارات وسلامة الطائرات التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولية .

ومع ذلك ، فإنه من الواضح أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات أخرى إذا أُريد كبح جماح هذه الظاهرة على نحو فعّال . وقد آن للمجتمع الدولي أن يسلك نهجاً جديداً يتسم بالتصميم حيال مشكلة يُسلَّم الآن عموماً بأنها تشكل تهديداً لبنية المجتمع المنظم ، وتمثل خطراً كامناً يهدد جميع الحكومات والشعوب ، وأملي أن يولى اهتمام جاد لهذه المشكلة وأن تتخذ الجمعية العامة خطوات لاستحداث قواعد متفق عليها عامة كيما نتفادى تكرار مآسي الماضي الإنسانية .

سابعاً

لقد أولي على مر السنين اهتمام كثير لتنظيم منظومة الأمم المتحدة وأدائها لوظائفها . ولو كان ذلك مجرد مسألة بحث عن أفعل جدول للتنظيم أو وصف لأبسط وأسرع طريقة لأداء العمل ، لكان من اليسير نسبياً توسيع طاقة منظمتنا وتحسين إجراءاتها . بيد أن الواقع هو أنه يكاد يكون لكل ناحية تنظيمية أو إدارية أو إجرائية في الأمم المتحدة ، كما هو الحال في كثير من المنظمات السياسية ، جانب سياسي غالب ومن ثمَّ فإن المطالبة بالكفاءة والتبسيط شيء ، ووضعهما موضع التنفيذ في الإطار السياسي الذي نعيش ونعمل داخله شيء آخر تماماً .

ولا يساورني الشك في أن جميع الدول الأعضاء تحدوها رغبة أكيدة في أن تكون الأمم المتحدة أداة للتعاون الدولي . بيد أن هناك ميلاً ، في حالات معينة ، إلى ترجيح المهاترات على مهمة التعاون . وأنا أسلم بأن الأمم المتحدة منظمة سياسية في أساسها ، ولكنني أعتقد أنه ينبغي بذل جهود جادة للحؤول دون بلوغ سيطرة الخصومات أو بعض المسائل المعينة التي هي محل نزاع على أعمال المنظمة حداً يتعرض عنده العمل البنّاء الطويل الأجل للخطر .

وثمَّة نقطة ثانية تتصل بهذا الموضوع وهي التوازن بين المصالح القصيرة الأجل والمصالح الطويلة الأجل . والميثاق نفسه يبين عدداً من الأهداف الطويلة الأجل ، وما انفكت

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة وغيرها من الهيئات تقرر ، في كل عام ، غايات ومبادئ من أجل حل المشاكل الهامة . بيد أنه عندما يحين الوقت لدراسة هذه الغايات وأفضل الوسائل لبلوغها ، فإن مطالب المصالح القصيرة الأجل غالباً ماتؤدي إلى إبطاء بل وقف التقدم نحو تحقيق الغاية الطويلة الأجل . وقد يقال إن هذه هي الطبيعة البشرية وينبغي ألا تدعو إلى الدهشة ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى متى يمكننا أن نطلق العنان لهذه الناحية من نواحي الطبيعة البشرية فيما يتعلق ببعض من أكثر مشاكل العالم حيوية وتحدياً ؟ ولقد أسفرت التطورات التكنولوجية عن معدل تراكمي ومعجل للتغير يمكنه بسهولة أو يجرفنا إلى مياه جد عميقة قبل أن ندرك ما يحدث . والوقت ، في هذا العصر التكنولوجي ، ليس في صالحنا قطعاً ، وضخامة بعض التغيرات التي ينطوي عليها الأمر وطبيعتها الأساسية تتطلب منا أن نستحدث عادات جديدة للتعاون ، والنظام ، والاستعداد — إذا اقتضى الأمر — للتضحية ببعض المصالح القصيرة الأجل .

ومن الواضح أن مسألة قانون البحار ، مثلاً ، تقتضي التوصل إلى اتفاقات دولية مبكرة وشاملة . وإذا لم يتم التوصل إلى هذه الاتفاقات على وجه السرعة ، فإننا نعرف أن من المرجح أن تحدث تطورات لا رجعة فيها ، قد تنأى بنا عن إمكانية وضع نظام للبحار يحمي المحيطات بوصفها تراثاً للأجيال المقبلة للبشرية جمعاء . ومن المؤكد أن من شأن مثل هذا الفشل أيضاً أن يبذر بذور محصول جديد من الخلافات الدولية .

ومن الواضح أن الاهتمام بحسن التنظيم والكفاءة وتحسين الإجراءات يجب أن يقابله ضبط النفس اللازم والجهد الرامي إلى تحقيق توازن معقول بين العوامل السياسية القصيرة الأجل واعتبارات المصلحة العامة الطويلة الأجل . وتحقيق هذا التوازن أمر ضروري جداً لتطور الأمم المتحدة .

ثامناً

وعلى مستوى عملي أكبر ، ستكون الجمعية العامة ، بالتأكيد ، راغبة في مواصلة سعيها للتوصل إلى إجراءات أكفأ ونهج أفعل حيال مشاكل زماننا الكبري .

وكانت اللجنة الخاصة المعنية بترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيمها قد قدمت ، قبل خمس سنوات ، عدداً من التوصيات ، وأقرت الجمعية العامة هذه التوصيات في دورتها السادسة والعشرين . وأُدمج بعضها في النظام الداخلي ؛ بينما أُرفق بعضها الآخر بالمواد .

ومن دواعي الغبطة أن العمل البنّاء الذي أدته اللجنة قد أثمر عدداً من النتائج الطيبة . وما إصدار قائمة أولية بالبنود في وقت مبكر هو منتصف شهر شباط- فبراير ، ونشر قائمة مشروحة في حوالي منتصف شهر حزيران - يونية ، وإنقاص كلمات التهاني ، وتحديد عدد الكلمات الملقاة في معرض انتخاب أعضاء المكتب ، والتعديلات المدخلة على المادة المتعلقة بتوفر النصاب إلا بضعة أمثلة من التدابير التي أدت ، دون شك ، إلى تيسير أعمال الجمعية العامة .

ومنذ ذلك الحين تمّ اتخاذ عدد من المقررات على أساس خاص لتوفير وقت الجمعية العامة . ففي الدورة الماضية ، مثلاً ، حيث جرت عملية انتخاب أعضاء ثلاث هيئات فرعية دون منافسة ، قررت الجمعية صرف النظر عن عملية الاقتراع التي تستغرق كثيراً من الوقت ، على ألاّ يشكل هذا التدبير سابقة . وفي تلك الحالات كان عدد المرشحين الذين أيدتهم المجموعات الإقليمية مطابقاً لعدد المقاعد التي يراد شغلها .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأُثني على ما اضطلعت به المجموعات الإقليمية من دور بارز في تيسير مشاورات رئيس الجمعية العامة ، ومن الواضح أن هذه المشاورات غدت أصعب بسبب ازدياد عدد الأعضاء .

ومع هذا ، فبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في ترشيد إجراءات الجمعية العامة ، يجب التسليم بأنه لا يزال ثمة متسع لكثير من التحسين . فبينما تمّ الأخذ بمعظم توصيات اللجنة الخاصة ، لم يؤبه لبعضها حتى الآن . ولست أقصد أن أطيل الحديث عن هذا الأمر في الوقت الحاضر. بيد أني أود على سبيل المثال أن ألفت انتباه الجمعية العامة ، إلى مجال واحد يمكن أن يجري فيه بعض التحسين . فقد أوصت اللجنة الخاصة بعدة تدابير تهدف إلى خفض عدد بنود جدول

Digitized by UNOG Library

الأعمال ، كان من بينها حذف البنود التي لم تعد مستعجلة أو ذات أهمية ، أو التي لم تتهيأ بعد للنظر فيها ، أو التي يمكن للهيئات الفرعية أن تعالجها أو حتى أن تبت فيها على نحو مماثل ، وتوزيع البنود على سنتين أو أكثر ، وتجميع البنود المترابطة تحت عنوان واحد .

ولما كان إدراج البنود في جدول الأعمال المؤقت هو نتيجة لمقررات تتخذها الجمعية العامة فإن الأمانة العامة ليس لها سوى قليل من الخيار فيما يتعلق بمحتويات جدول الأعمال. بيد أني أرى من الضروري أن ألفت انتباه الجمعية إلى أن التوصيات الآنف ذكرها لم تؤت أيّ ثمار تذكر . ففي الدورة السادسة والعشرين ، عندما اعتمدت توصيات اللجنة الخاصة ، كان جدول الأعمال يتكون من ١٠٢ من البنود . ومع ذلك فإن مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين يتضمن حتى الآن ١٢٥ بنداً .

وإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي ، لتحسين كفاءة الجمعية العامة ، أن يُبذل جهد لتبسيط جدول الأعمال . ولذا فإنني آمل أن تلقي الجمعية العامة ، في بداية الدورة الحادية والثلاثين ، نظرة ناقدة على مشروع جدول الأعمال في ضوء توصيات اللجنة الخاصة الآنفة الذكر . وغني عن القول أن الأمانة العامة ستفعل كل مافي مقدورها للمساعدة في أي جهد يهدف إلى تحسين كفاءة الجمعية العامة .

وأرى لزاماً عليّ أن أعلق في هذا المقام على تطور جديد في أسلوب اتخاذ القرارات الذي تتبعه الجمعية العامة . فقد كان على الجمعية ، في دورتها الثلاثين ، أن تعالج عدداً من القضايا التي كانت موضع خلاف خطير بين الأعضاء ، بل وداخل المجموعات الإقليمية أنفسها . وهذا أدّى ، في بعض الحالات . إلى اتخاذ قرارات مزدوجة في الموضوع الواحد . ومن الأمثلة على ذلك القرارات المتخذة بشأن الصحراء الغربية وكوريا . وهذه الممارسة تطرح بعض الأمثلة الهامة بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل : ما هو الإجراء الذي ينبغي للأمين العام والدول الأعضاء اتخاذه عندما ينصّ قراران اتخذا بشأن موضوع واحد على شيئين مختلفين ؟ بل ولعل السؤال التالي أهم من الأول : هل ستؤدي هذه الممارسة إلى إضعاف وظيفة التفاوض ، وهي الوظيفة الجوهرية للأمم المتحدة ، وقوامها وصول الأغلبية ، عن طريق الحلول الوسط والتعديلات ، إلى اتفاق حقيقي ؟ ويمكن أن يثبت اللجوء إلى هذه الممارسة أنه وسيلة للتهرب من المسؤولية في وقت تهتم فيه كثير من الدول بتقوية سلطة الجمعية .

وأعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر بإمعان شديد في أية نزعات لإصابة مكانة الجمعية العامة أو سلطتها أو الثقة بها بأية شائبة . وأن المصلحة العليا للأعضاء كافة تقتضي أن تكون مقررات الجمعية ممثلة للآراء المدروسة لأغلبية الأعضاء وأن يُظهر الأعضاء واقعية وتفهماً .

ولقد استرعت أعمال الجمعية العامة كثيراً من الانتباه في السنوات الأخيرة ، لا سيّما وأن نمط التصويت قد تغير تغيراً جذرياً وأن كثيراً من المسائل التي تكتنفها درجة عالية من الاختلاف تجري مناقشتها أثناء الدورة بكثير من الصراحة والإقناع . وكما قلت سابقاً ، يتركز الاهتمام في المداولات ، على نحو متزايد ، على خارطة العالم السياسية الجغرافية ، وعلى العلاقة بين العالمين المتقدم النمو والنامي . وفي هذه العملية ، تعكس الجمعية المواقف المتغيرة ، والتطلعات والمشاكل المتزايدة ، كما تعكس إمكانات حقبة ما بعد الاستعمار . وهذه وظيفة قيّمة ، حتى عندما تؤدي إلى الاحتكاك وردود الفعل القوية .

إن جميع الدول الأعضاء متفقة على ما أعتقد ، على أن الجمعية العامة تكون قد خطت خطوة في الاتجاه الخاطئ لو أنها غدت حلبة للمواجهات المستمرة . وفي الحقيقة ، تمّ عمل الكثير في السنة الماضية للتحول من المجابهة إلى الحوار البنّاء. وهذه في رأيي ، هي جادة الصواب للمستقبل .

وفي هذا الصدد ، ندّد بعض النقاد بالتصويت حسب الكتل وبما يسمى الأغلبيات « الأوتوماتيكية » . وليست هذه الانتقادات جديدة ، ولكنها تنزع إلى تجاهل دور الجمعية العامة في تمثيل العالم المتغير . والمجموعات الإقليمية وما يسمى بالكتل ، تضم جميعاً بين جوانحها خلافات بين أعضائها على بعض القضايا واتفاقاً تاماً بينهم على قضايا أخرى . والسياسات القومية والعلاقات الدولية تتغير وتتطور ؛ بيد أن الجمعية ،

Digitized by UNOG Library

في حين يتحتم عليها أن تعكس التغيرات ، إنما تفي بمسئولياتها إذا هي جهدت لتحقيق اتفاق الرأي والتعاون والنظام حيال مواضع الاهتمام والمصالح المتضاربة في المجتمع العالمي. فهي كيان حي نام يحاول الاستجابة لمشاكل وتغيرات وتحديات أعظم حجماً وأكثر تعقيداً مما كان على أية مؤسسة سياسية أن تواجهه في السابق . والأمم المتحدة هي أفضل وسيلة متاحة لتسوية الخلافات الدولية ، وفي الوقت نفسه ، أفضل وسيلة متاحة للمجتمع الدولي لجعل النهج الذي يتبعه لتحقيق الأهداف المشتركة الحيوية منسقاً وموحداً . وأنا آمل أن ينظر إلى الأمم المتحدة أكثر فأكثر من خلال هذا المنظار ، سواء من قبل الدول الأعضاء أو من قبل شعوب العالم التي تجهد المنظمة لخدمتها .

تاسعاً

لقد فتحت مناقشة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد فصلاً جديداً في العلاقات الدولية . من نقاطه الرئيسية حتى الآن الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة للجمعية العامة ، واعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية . وموضع التساؤل هو مدى استمرار صحة النظام الاقتصادي الذي سيطر على العالم منذ التوسع الاقتصادي الكبير الذي قامت به البلدان الصناعية الغربية قبل أكثر من قرن . بيد أن الحقيقة الأساسية للحالة الراهنة هي ، بأبسط عبارة ممكنة ، أن البلدان النامية ، بما فيها من ٧٠ في المائة من سكان العالم تقريباً ، لا تتمتع إلا بما يقرب من ٣٠ في المائة من دخل العالم . والسؤال الرئيسي ، وهو سؤال لا حدود لتعقيداته ، هو ما إذا كان بالإمكان الاتفاق على نظام سليم الأسس وتطبيقه عن طريق التعاون الدولي . ومهما كان ما يسفر عنه هذا النقاش من نتيجة عملية في النهاية ، فمن الواضح أنه يتحتم الاستعاضة عن عناصر مهمة في النظام الحالي كي يؤخذ في الحسبان الواقع السياسي والاقتصادي في العالم في الوقت الحاضر ، وكي ينشأ نظام جديد يكون أكثر تجاوباً مع تطلعات أغلبية سكان العالم وحقوقها ومصالحها .

وليس العالم المتقدم النمو ولا العالم النامي كتلة واحدة متجانسة لها مصالح متشابهة غير متغيرة ، كما أن مكان البلدان الاشتراكية في النظام الاقتصادي الجديد ، عندما يقام ، هو أيضاً مسألة ذات أهمية كبرى . ولذا لا يمكن أن يُنظر إلى ظهور نظام دولي جديد على أنه أمر بديهي . فمثل هذا النظام لن يظهر إلا نتيجة لعملية مكثفة من التداول والتعاون بشأن المجموعة الكاملة للعلاقات الاقتصادية بين أمم العالم وهذا جهد لم يسبق أن ضاهاه جهد في التعقيد والصعوبة والأهمية التاريخية ، وهو تحدٍّ ذو أبعاد كبرى يواجه الأمم ومجموعات الأمم كافة .

ورغم أن عدم ارتياح البلدان النامية للنظام الاقتصادي القائم قد تجلّى على الأقل ، منذ الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في عام ١٩٦٤ ، فقد دلت الأزمة في الاقتصاد العالمي التي غدت بيّنة في أواخر عام ١٩٧٣ على الحاجة إلى إعادة تقييم جذرية للعلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومع أن مسألتي الزيت والغذاء تصدرتا في البداية المسائل ذات الأهمية ، إلا أن القضايا الرئيسية أصبحت ، بحلول عام ١٩٧٦ ، ذات طابع أكثر شمولاً وهي : السلع الأساسية والاتفاقات الخاصة بها ، وتسيير نظام النقد الدولي ، وتوكيد البلدان النامية لحقها في السيطرة على مواردها والإشراف على إنمائها الاقتصادي .

ولقد كانت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بمعنى من المعاني المحك الذي نعرف به ما إذا كانت ستستمر المواجهة بين العالمين الصناعي والنامي حول هذه القضايا وغيرها من القضايا . بيد أنه في الوقت الحاضر أصبحت بعض المواقف الأساسية متبلورة تبلوراً كافياً بحيث يتسنى للنقاش ألا يدور حول ما إذا كان بالإمكان الاتفاق على ترتيبات جماعية لتلبية مطالب البلدان النامية وخاصة في ميدان السلع الأساسية ، بقدر ما يدور حول أنواع تلك الترتيبات الجماعية. وتجلى ، لأول مرة ، نهج جديد كلياً للإنماء وميل عام لخلق أحوال فعّالة لإقامة نظام اقتصادي عالمي أفضل .

ولقد نوّه الجميع بحق بالدورة الاستثنائية السابعة بوصفها انتصاراً للتوفيق ونظرة تعاونية للمستقبل . وهي أظهرت أيضاً ما تنطوي عليه الجمعية العامة من إمكانات بوصفها

Digitized by UNOG Library

محفلا للتفاوض . بيد أن تلك الدورة كانت بداية لا نهاية، ومن الضروري المحافظة على قوة الدفع لضمان استمرار التغير الهام في المواقف ، وهو التغير الذي جعل نجاحها ممكناً .

وبعد الدورة الاستثنائية السابعة بثلاثة أشهر ، انعقد مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادي الدولي وذلك في محاولة لإنشاء محفل للنقاش يشترك فيه عدد أقل من البلدان . وقد أدّى هذا المؤتمر خدمة مفيدة في توضيح مواقف مختلف الأطراف ، ومن المأمول أن يساعد في استحداث تدابير محددة لحل المشاكل القائمة ، في ميدان تمويل الإنماء ، بما في ذلك تخفيف عبء الديون ، على سبيل المثال . بيد أنه يبدو ، حتى الآن ، أن تعقُّد القضية موضع البحث ورغبة الحكومات في تحقيق التقدم هما اللذان يقرران نجاح أو فشل الجهود الرامية إلى حل مشاكل التعاون الاقتصادي ، مهما كان الإطار المؤسسي الذي يستحدث . بل إن إجراءات التفاوض الناجحة التي انبثقت في الدورة الاستثنائية السابعة كانت وليدة تصميم الحكومات السياسي على التوصل إلى الاتفاق .

والمكان الرئيسي الذي يتركز فيه بحث هذه القضايا ، في منظومة الأمم المتحدة ، هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء (الأونكتاد) . ولقد أظهرت الدورة الرابعة للأونكتاد التصميم الصادق لدى كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على مواصلة الحوار الذي بدأ في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . ورغم أنه ثبت أن من المستحيل تحقيق تقدم خارق في قضية السلع الأساسية ، وهي القضية المركزية ، إلاّ أنه تمّ تقرير جدول زمني وإجراءات لمزيد من المفاوضات من أجل التوصل إلى حلول مقبولة . والأمل معقود على أن تتمكن البلدان النامية والمتقدمة النمو من أن تبني على أساس التسوية السياسية الذي تمّ التوصل إليها في الدورة الرابعة للمؤتمر .

ولقد أظهرت الدورة الرابعة للأونكتاد بجلاء أن الأمم المتحدة ، عامة ، وأونكتاد ، خاصة ، قد دخلا ، نتيجة للدورة الاستثنائية السابعة ، مرحلة جديدة في التعاون الدولي عقدت فيها كافة الحكومات العزم على معالجة الإنماء بوصفه مشكلة مشتركة تقتضي أن تلتقي عليها جهودها ومصالحها . وثمة سمة أخرى لهذه المرحلة الجديدة هي أن ما تدعو إليه الأمم المتحدة لم يعد يقتصر على اتباع نهج مفاهيمية في النظر في مشاكل الإنماء . إذ لم يعد النقاش يدور حول ما إذا كانت لتجرى معالجة بعض المسائل ، وإنما أصبح يدور حول الكيفية التي يمكن أن تعالج بها المشاكل الملموسة . وستكون الشهور القادمة حاسمة فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق تقدم جوهري ، إذ أن هذا وحده هو الذي يمكنه أن يزيل خطر حدوث مواجهة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية — وهو خطر لا يزال قائماً . ومما لا شك فيه أن الدورة المقبلة للجمعية العامة ستُقيِّم درجة ما اكتسبه النظام الاقتصادي الدولي الجديد من معنى عملي ، وستُرسي مزيداً من المبادئ التوجيهية لتحقيق هذا الهدف .

عاشراً

وفي معرض إبدائي للجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة بعض الأفكار العامة حول إعادة التشكيل ، أكدت أن من الضروري أن نُبقي في أذهاننا دوماً صورة واضحة للمهام الفعلية التي تنتظرنا للفترة التي من المرجح أن تنطبق عليها التغييرات التنظيمية والمؤسسية ، وفي ضوء التغيرات السريعة التي تحدث الآن ، تحتاج منظومتنا أولاً وقبل كل شيء ، إلى أن تظل على درجة عالية من قابلية التكيف . وسيتوقف ، بالطبع ، مدى مشاركة الأمم المتحدة في التعاون الدولي الموسع الذي سيكون أمراً لا معدى عنه في المستقبل ، على مدى الثقة التي تكون الحكومات مستعدة لوضعها في المنظومة. ويجب أن يوضع في الاعتبار ، عند إعادة تشكيل تلك المنظومة ، التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الاقتصاد العالمي التي لا بدّ وأن تواكب نمو النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ولا أزمع هنا بحث مزايا نهج أو آخر لإعادة التشكيل ، فذلك موضوع معقد إلى أبعد الحدود وتنظر فيه الآن هيئات مختلفة . بيد أنني أقول إن من الضروري أن تُستحدث ، إلى جانب عملية إعادة التشكيل ، ترتيبات عملية في إطار المؤسسات القائمة . ومن شأن بحث الموضوعات الأساسية فيما بين مختلف أجزاء المنظومة على نحو متواصل ومنتظم أن

Digitized by UNOG Library

يتيح الفرصة لأن تنبثق بصورة طبيعية نهج عامة إستجابة لتحدي المشاكل المتزايدة الصعوبة . وعلينا في هذا الصدد أن ننظر بجدية في كيفية تحديث طريقة تشغيل المنظمات الدولية لجعلها أكثر كفاءة واستجابة للتحديات المعاصرة .

ويستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً أن يؤدي دوراً حاسماً في السعي إلى تحقيق التماسك والتركيز للجهد الدولي . وينبغي إيلاء اهتمام جاد لاستئناف المجلس للمهام الرئيسية التي أناطها الميثاق به . ويجب على المجلس أن يركز جهوده على مشاكل اليوم الكبيرة بدلاً من أن يضيع في متاهات الروتين كما يجب عليه أن يجعل مهمته ذات الأولوية النظر في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحيوية الراهنة ، مثلما فعل ، إلى حد ما ، في سنواته الأولى . ومن شأن بعث الحيوية في المجلس ، في اعتقادي ، تعزيز جميع العناصر الأخرى المكونة للمنظومة في أدائها لوظائفها ، وإضفاء التماسك على جهد منظومة الأمم المتحدة في مجموعها.

ولقد أشرت في مقدمة تقريري عن أعمال المنظمة في عام ١٩٧٣ إلى الاتجاه إلى اللامركزية ، وإلى الحاجة إلى كفالة قدر أكبر من المرونة للكيانات التنظيمية الواسعة الانتشار والتباين داخل منظومة الأمم المتحدة . وأكدت في الوقت ذاته الحاجة التي لا تقل عن تلك الحاجة إلى الحيطة من تفتت المنظمة . وما زالت هذه المعضلة قائمة ، بل الواقع أنها أصبحت أكثر حدّة . وهي نابعة من الحاجة إلى التسليم بأن المنظمة لا تستطيع دائماً ، مع اتساع وتنوع المهام التي أناطتها الجمعية العامة في دورات متعاقبة بالأمين العام والأمانة العامة ، أن تؤدي بفعّالية وظائفها المتشعبة إذا ما تمسكت بأشكال من التنظيم والإدارة تتّسم بطابع مركزي صارم . ومن الواضح أن هيكلها يجب أن يتغير كيما يتفق ومتطلبات اليوم . ومن ناحية أخرى ، يجب ممارسة قدر كبير من العناية لتجنب انتشار المنظمات الدولية انتشاراً لا داعي له ، من شأنه أن لا يؤدي إلى التفتت فحسب بل أن يؤدي كذلك حتماً إلى زيادات كبيرة في النفقات العامة للمنظومة على حساب الأنشطة الموضوعية .

والوحدة الأساسية للمنظومة شرط لا غنى عنه للعمل الفعّال المتماسك . وقد قيل الكثير عن أهمية « التكلم بصوت واحد » . كما يتم التشديد تشديداً كبيراً على ضرورة تقرير ترتيب سليم للأولويات بين المهام المتعددة التي تواجه منظومة الأمم المتحدة . ولكن التمادي في الاندفاع نحو المرونة والاستقلال الذاتي يعني تهديد القدرة النهائية للمنظومة في مجموعها على أن تضبط نفسها وأن تعمل كمنظمة قوية الأسس متماسكة ، موحدة .

وتوقيت عقد المؤتمرات الدولية الهامة وجداول أعمالها مجال آخر يحتاج بوضوح إلى مزيد من المرونة . وينبغي بذل جهد جديد للنظر إلى برنامج مؤتمرات الأمم المتحدة بوصفه مجموعة واحدة وتكييف جدوله الزمني لتحقيق أفضل النتائج ولكفالة إسهام كل اجتماع في الأهداف الشاملة للمنظومة إلى أقصى حد .

ومن الجليّ أن تنظيم الأمانة العامة جانب هام من جوانب إعادة التشكيل . وأنا أدرك كل الإدراك أوجه القصور القائمة ، التي تمثل إلى حد ما انعكاساً للطريقة التي تطورت بها المنظومة على المستوى الدولي الحكومي . وأن ما قد يكون ضرورياً على صعيد الأمانة العامة من تغييرات في التنظيم والهيكل والإجراءات هو موضع دراسة مستفيضة في الوقت الحاضر .

وبالرغم من أن إعادة التشكيل وتوزيع المهام بين مختلف أجزاء المنظومة أمران واضحا الأهمية . فإنهما يجب ، في اعتقادي ، ألاّ يستأثرا باهتمامنا على نحو يخفي السمات الرئيسية للمشاكل التي قُصد بالمنظمة أن تعالجها . ويخالجني أحياناً شعور بأننا نميل إلى الإفراط في توجيه اهتمامنا إلى الداخل والمبالغة في العناية باقتسام المهام السياسية والبيروقراطية بحيث لا نرى الطبيعة الحقيقية للمشاكل التي يجب علينا التصدي لها ومدى إلحاحها .

حادي عشر

مازالت حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هدفاً من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة . فالتقدم في هذا المجال أساسي ، لا باعتباره أمراً مبدئياً ، وإنما لأن الاستمرار في

Digitized by UNOG Library

انتهاك حقوق الإنسان يعوق بطبيعة الحال التقدم في مجالات أخرى للعلاقات الدولية . وتتابع المنظمة أنشطتها في هذا الميدان ، وهي أنشطة تقوم على أساس التعهدات الرسمية الواردة في الميثاق ، وسط أنباء باعثة على الانزعاج ترد من أنحاء مختلفة من العالم عن حالات خطيرة تتعلق بعدم الالتزام بالمعايير التي وضعتها هيئات الأمم المتحدة بعد جهد ومشقة ، وتوصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق عام في الرأي بشأنها . ويدعو الرأي العام العالمي بإصرار متزايد إلى اتخاذ تدابير علاجية في مثل هذه الحالات . ويتعين على الأمم المتحدة ، وهي الملتقى الطبيعي لهذه النداءات ، أن تحاول أن تأخذ في الاعتبار ، وأن تحل ، المتناقضات القائمة بين مُثلنا المعلنة وحقائق الحياة اليومية التي غالباً ما تكون قاسية .

ومع متابعتنا لهذا الهدف البالغ الصعوبة ، فإن التوفيق بين مبدأ السيادة القومية والمُثل المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لا مناص من أن يظل مشكلة معقدة ودقيقة . فالحقيقة هي أن الحكومات تنظر إلى قضايا حقوق الإنسان بطرق مختلفة . ومن المهام الرئيسية والمستمرة للأمين العام ومعاونيه بذل الجهود للتخفيف من حدة مشاكل بعينها من مشاكل حقوق الإنسان بطرق مختلفة تتّسم عادة بطابع السرية والتحوط .

إن طرق إجراءات التنفيذ الجديدة التي تمّ التوصل إليها داخل المنظمة على مدى السنوات القليلة الماضية لتبشر بخير كثير ، وإنها لجديرة بالذكر . فمما يجدر باهتمام خاص سريان العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، التي تضفي مضموناً قانونياً دولياً على مجال شامل من مجالات حقوق الإنسان الأساسية . فهذه الصكوك قد تفتح سُبلا جديدة أمام إمكانية النظر بصورة منظمة وموضوعية في المنازعات والنظر ، في بعض الحالات ، في الشكاوي الواردة من مصادر خاصة . وإنني لأود الإعراب عن الأمل في تلقي عدد متزايد باطراد من التصديقات الجديدة على هذه العهود حتى يمكن لنظام حماية حقوق الإنسان هذا ، القائم على القانون ، والموضوع داخل نطاق الأمم المتحدة ، أن يقترب من العالمية بأكبر قدر ممكن .

كذلك أُحرز تقدم في مجالات أخرى مثل مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وبرنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، وتحديد تدابير لحماية حقوق المرأة وتحسين أحوال العمال المهاجرين . وليست هذه الخطوات هامة في حدّ ذاتها فحسب ، بل إنها تقدم لنا أيضاً نماذج هامة للأعمال التي يلزم القيام بها للتعجيل بذلك الوقت الذي تصبح حقوق كل فرد فيه مؤمنة ومحمية على أكمل وجه .

وتتزايد مسئوليات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان يوماً بعد يوم ، بينما يتابع الرأي العام الدولي أعمالنا بالاهتمام والقلق والرجاء ، وأحياناً بقدر كبير من اليأس وخيبة الأمل. وإن من المهم جداً للمنظمة وللمجتمع العالمي أن تستمر في محاولة الاستجابة بصورة كافية لهذا التحدي ، مع الإدراك الكامل لما ينطوي عليه ذلك من صعوبات هائلة ، وللأهمية الأساسية لهذا العمل بالنسبة لجميع شعوب العالم .

ثاني عشر

مازالت الحالة المالية للمنظمة مبعث قلق فيما يتعلق بالميزانية العادية وبالأنشطة التي تدعمها التبرعات على السواء . وتقوم لجنة المفاوضة ذات الأربعة والخمسين عضواً المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة ، والتي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، بدراسة هذه المشكلة من جديد وستوافي الجمعية بتقرير في دورتها الحادية والثلاثين. والميزانية العادية التي اعتمدتها الجمعية في دورتها الثلاثين عن فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، تبلغ الآن ٧٤٠ مليون دولار . وقد أدّى التضخم والتقلبات النقدية إلى زيادة مستوى الإنفاق على البرامج العادية ، من حيث القيمة بالدولارات ، بمعدل لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة . ومما تخفيه هذه العوامل بصورة جزئية النمو الحقيقي للميزانية ، إذ تؤدي قرارات الجمعية العامة وغيرها من الهيئات إلى إنشاء وحدات تنظيمية جديدة وإضافة مهام وبرامج جديدة إلى المهام والبرامج الأخرى المكلفة بها المنظمة .

وثمة قلق متزايد بشأن استمرار نمو حجم الميزانية يجري التعبير عنه ، خاصة من جانب الدول التي تسهم بحصص

Digitized by UNOG Library

رئيسية في الميزانية . وهذا لا يصدق على الأمم المتحدة وحدها وإنما على عدد من الوكالات المتخصصة أيضاً . وفيما يتعلق بالأمم المتحدة ذاتها ، فإنه قد لا يمر وقت طويل حتى نتساءل عن حد النمو الحقيقي في الميزانية العادية الذي يمكن للدول الأعضاء قبوله وتأييده بشكل عام .

وقد واجهت عمليات وبرامج طويلة الأجل مختلفة تدعمها التبرعات مصاعب مالية حادة خلال السنة الماضية . ومن ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقوة الأمم المتحدة المعنية بصيانة السلم في قبرص حيث تعين خفض أنشطتهما ، وأثيرت تساؤلات خطيرة عمّا إذا كان يمكن لهذه البرامج الاستمرار في مواجهة متأخرات متزايدة ومستمرة مالم يمكن تأمين طرق تمويل جديدة يمكن التعويل عليها بصورة أكبر . ومن المشجع أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حل مصاعبه المالية العاجلة بفضل الثقة والدعم الخاص من الحكومات المشتركة وبفضل اتخاذ تدابير إدارية . بيد أنه يبقى من المهم للغاية تأمين موارد مستمرة وكافية للبرنامج .

ويجري باستمرار توجيه طلبات جديدة وعاجلة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل القيام بعدد كبير ومتنوع من الأنشطة . ولا شك أن من التزامات الأمم المتحدة تنظيم المساعدة الدولية حيثما أمكن في حالات الطوارئ ذات الطابع الإنساني وغيرها من حالات الطوارئ الكبيرة التي غالباً ما تعانيها الشعوب في أجزاء مختلفة من العالم . وفضلاً عن المساعدة التي تقدم في حالات الكوارث الطبيعية والتي يقوم بتنسيقها مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، فإن المنظمة تحاول على مر السنين أن تقدم المساعدة في عدد مختلف من حالات الطوارئ الأخرى . ومن الأمثلة البارزة على هذه المساعدات العمليات التي تمت في بنغلاديش ومنطقة الساحل ، في الوقت الذي تبذل فيه جهود أساسية في أجزاء أخرى من العالم . وتعكس عمليتا المساعدة الخاصتان بزامبيا وموزامبيق مقررات إتخذها مجلس الأمن . وأحياناً تكون المبالغ المطلوبة لحالات الطوارئ مبالغ كبيرة جداً ، فهي أحياناً تزيد فعلاً عن مجموع الميزانية السنوية للمنظمة .

هذا وتتزايد باستمرار الصناديق الخاصة التي تخصص لتحقيق غرض أو آخر ، ويتعين بالنسبة لها جميعاً توجيه النداءات لتقديم التبرعات لتمويلها . ويقوم الرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة بتوجيه نداءات خاصة لأغراض تدخل في مجال اختصاص كل منهم .

وفي حين أن هناك بالتأكيد رغبة عامة لدى الدول الأعضاء في تقديم العون في حالات الطوارئ ، فإن تزايد النداءات الموجهة لطلب دعم برامج الطوارئ أو الصناديق الخاصة يؤدي بصورة واضحة إلى نفاذ قانون تناقص الغلة . ونتيجة ذلك لا تقتصر على إحباط الجهود الرامية إلى تنفيذ مشاريع جديدة بقدر كبير من الدعم ، بل وتهدد بالخطر إمكانية استمرار الأنشطة الحيوية والطويلة الأجل للمنظمة والتي تدعمها التبرعات . ويؤدي هذا الاتجاه إلى الحد من قدرة المنظمة على تأدية مسئولياتها التقليدية ، ويميل أيضاً إلى النيل من جدارتها بالثقة من قبل البلدان التي تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على المساعدة ومن الدول المتبرعة التي يجري الاتصال بها دائماً من أجل الحصول على تبرعات إضافية .

ولا شكّ في أنه يجب أن تظل الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة للاحتياجات الطارئة التي تنشأ من وقت لآخر في أنحاء مختلفة من العالم . ولا مراء في أن الصناديق الخاصة تعكس حاجة إلى بذل نشاط دولي إضافي في ميادين معينة . ويجب علينا من ناحية أخرى ، أن ندرك بوضوح القيود التي تحدّ من توفر الموارد الأساسية بالفعل للمنظمة . وتعتبر موارد ميزانية الأمم المتحدة متواضعة للغاية بالمقارنة بمهمتها العالمية والتنوع الهائل لأنشطتها . وتحجم الحكومات بصورة متزايدة ، وخاصة في أوقات الضيق الاقتصادي ، عن الاستجابة لعدد كبير من النداءات الموجهة بطلب تبرعات فوق اشتراكاتها العادية . والمعضلة التي تواجه المنظمة ، بل والأمين العام ، أنه بينما تستدعي الحاجة بذل المزيد من الأنشطة الجديدة ، فإن الاستجابة للنداءات الموجهة للحصول على التبرعات أبعد عن أن تكون متكافئة مع الأموال المطلوبة .

لذلك فإنني أعتقد أنه ينبغي التفكير بجدية كبيرة في وضع

Digitized by UNOG Library

نهج أكثر تنظيما وإثماراً لتعبئة الموارد في جميع الحالات التي تستدعي قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدات خاصة . وينبغي أن يشمل هذا النهج وضع معايير لاختيار المهام التي يجب تعبئة الموارد من أجلها والوسائل التي يمكن بها استخدام الموارد المحدودة المتاحة على الوجه الأمثل .

ثالث عشر

حرصت في السنوات الماضية على زيارة بعض الدول الأعضاء لإجراء اتصالات مباشرة مع زعمائها ولأتعرف بنفسي على مشاكلها الخاصة وعلى الزاوية التي تنظر منها إلى الأمم المتحدة . إن ما يوجد من مفاهيم عن المنظمة العالمية وما يتوقع منها يتفاوت تفاوتاً كبيراً ما بين أجزاء العالم المختلفة ؛ ومن اليسير للغاية أن تنقطع صلتنا بآراء الشعوب والحكومات — التي ندين لها بواجبنا الأول — في خضم برنامج الأنشطة المكثف جداً الذي أخذ يشغلنا جميعاً أكثر فأكثر في المقر وفي غيره من المراكز الرئيسية لنشاط الأمم المتحدة .

وهذه مشكلة تتزايد صعوبة حلها باتساع العضوية واطراد الزيادة في تعقيد برنامج النشاط الدولي وفيما يستغرقه من وقت . وتعدد المؤتمرات الإقليمية وغيرها يهيئ ، إلى حد ما ، فرصة لرؤية التعاون الدولي من وجهات نظر مختلفة أثناء السنة ، ولكن مشكلة الاتصال والتفهم المباشرين لا تزال قائمة . كما أن الاتصال الشخصي ، حتى إذا كان وجيزاً ، كثيراً ما يُمكِّن من استكناه بعض الحقائق ويتيح الفرصة لتبادل الآراء على نحو يعود بفائدة لا تضاهيها فائدة على التفاهم والتعاون في المستقبل . وهذا ما يجعلني أرحب ترحيباً خاصاً بالزيارات التي يقوم بها زعماء البلاد المختلفة وجماعات أعضاء الهيئات التشريعية الوطنية إلى مقر الأمم المتحدة ، تلك الزيارات التي أصبحت جزءاً هاماً من برنامج عملنا .

أما الاتصال الفعّال بعامة الجمهور بشأن أعمال المنظمة فهو مشكلة أكثر صعوبة . فالسياسة والدبلوماسية الدوليتان ، حتى في أحسن الأوقات ، عملية يتعذر فهمها على غير المشتركين مباشرة فيها . إذ أن هناك كثيراً من العناصر الحيوية لا تشرح علناً ولا يمكن في بعض الأحيان شرحها علناً . وكثيراً ما يصعب تفسير تدابير اتخذت ، بل تدابير لم تتخذ ، للجمهور من غير معلومات كاملة عن خلفية الموضوع . وهناك أيضاً مسألة كفاية التغطية التي توفرها وسائط الإعلام الجماهيري ، وإن كان علينا أن ندرك ، في هذا الصدد ، أن تغطية وقائع الأمم المتحدة تتفاوت تفاوتاً كبيراً من منطقة إلى أخرى . وعلى الرغم من أن ممثلي وسائط الإعلام المعتمدين لدى الأمم المتحدة يبذلون جهوداً كبيرة في محاولة تفسير المنظمة للعالم ، فإن نطاق أنشطتها قد بلغ الآن من الاتساع والتعقيد درجة لا يمكن معها الإنباء عن غير جزء جدّ صغير منها في أيّ يوم واحد . ولا مناص من أن لا تكون معظم الأحداث التي تعتبر جديرة بالنشر هي على الدوام أكثرها إيجابية أو أخطرها شأناً . ولذا نري الجمهور يميل إلى اتخاذ نظرة سلبية إلى حدّ ما عن أنشطة الأمم المتحدة .

ومن المهم الاستفادة من التقنيات الجديدة والبحث عن وسائل جديدة لتوسيع نطاق التفهم والتأييد سواء بالنسبة إلى الأهداف الطويلة الأجل لمنظمتنا أو بالنسبة إلى أعمالها اليومية . ولا يمكن لمؤسسة سياسية تمثيلية أن تعمل على نحو فعّال إلا إذا كانت أهدافها وأعمالها ومشاكلها مفهومة ، إلى حدّ ما على الأقل ، على كافة مستويات المجتمع الذي تعمل من أجله . وهذه المهمة ، في حالة الأمم المتحدة ، مهمة في غاية التعقيد ، وقد كرّست جماعات غير حكومية وخاصة كثيرة نفسها للنهوض بتفهم التعاون الدولي وتأييده عن طريق الأمم المتحدة . ومن المهم أن يبذل المعنيون مباشرة بأعمال المنظمة كل ما يستطيعونه لاستكمال هذه الجهود .

رابع عشر

لقد تناولت في الصفحات السابقة بعض الجوانب الأساسية لأعمال الأمم المتحدة في سنة نشاطها الحادية والثلاثين. وقد حاولت أن أُشير إلى بضعة ميادين رئيسية يتطلب الأمر فيها بذل جهود خاصة ، وأن أُشير ببعض الطرق التي يمكن أن نسعى بها إلى تحسين أداء منظمتنا وفعّاليتها .

ومن المهم أن نُقيِّم بروح واقعية موجات النقد التي ما تنفك تنهال على الأمم المتحدة من هذا الاتجاه أو ذاك .

Digitized by UNOG Library

لقد أنشئت المنظمة لتعالج الأزمات والمشاكل . فإذا لم تعد مرآة تعكس مشاكل العالم بصدق اضمحلت أهميتها وفائدتها لا محالة . بيد أن عكس مشاكل العالم لا يكفي . إذ يجب أيضا أن تستلهم الأمم المتحدة في أعمالها برؤيا للمستقبل، أو ربما باثنتين : واحدة عن العالم كما نريد أن يكون عليه ، والأخرى عن العالم كما يمكن أن يصير أمره إليه لو فقدت الحكومات اهتمامها وإيمانها بالتعاون الدولي .

إنّ العالم ليس بالسوء الذي ما يفتأ ينبؤنا به نذر الشؤم، ولا هو سهل الانقياد لمعادلة ما من معادلات الكمال على نحو ما يريد أن يقنعنا به أصحاب الأحلام الطوباوية . والمجتمع الإنساني تكتل شعوب صعب وجذاب ومُثبط للعزائم ومتنوع . ولم يكن سوسه سهلاً في يوم من الأيام ، وقد يكون اليوم أصعب منه في أي وقت مضى . بيد أن لدينا الآن مزية العلم، بشيء من الدقة ، بما في استطاعتنا فعله وبما يحتمل أن تؤول إليه الحال لو فشلنا في إيجاد الوسائل التي تمكننا من أن نحسن تدبير شؤون العالم . وهذا هو التحدي الحقيقي الذي تواجهه الأمم المتحدة .

إنّ الكثير من الأجهزة اللازمة لهذا الغرض موجودة في داخل منظومة الأمم المتحدة وفي خارجها . إلا أن الجهاز وحده لا يكفي للسير بالأمور قُدماً ، إذ يجب أن تمتلئ الأشرعة بريح الإرادة السياسية والرغبة في التغيير البنّاء .

والآن بعد أن مضت خمس سنوات عليّ وأنا أمين عام ، أجد نفسي أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بفائدة الأمم المتحدة ، بل وبضرورتها . غير أنني أشعر بالقلق أكثر من أي وقت مضى لما يبدو أحياناً من إعراض أو فتور في شأن الاستفادة من المنظمة أو تطويرها .

ولا يكفي أن تُتّخذ الأمم المتحدة ملاذاً أخيراً في الأزمات أو مستودعاً للمشاكل التي تستعصي على الحل . بل إن المؤسسة التي يحتاج إليها العالم أشد الحاجة هي أداة للتعاون مكتملة النمو تنعم بقسط من المعاضدة والهيبة على الصعيد الدولي يكفي للحيلولة دون تجاهلها في أوقات الخطر أو الإخلال بتوازنها بخلافات ومواجهات مفاجئة . وأنا أرجو أن تشهد السنوات القادمة تقدماً حقيقياً في هذا الاتجاه .

كورت فالدهايم
الأمين العام

٣١ آب . أغسطس ١٩٧٦

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 1.00
(or equivalent in other currencies)

36519—August 1977—550

GA/XXXI, Suppl. 1A

Digitized by UNOG Library